زلزال الإعفاءات بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تتابع منظمة التضامن الجامعي المغربي ببالغ القلق سلسلة الإعفاءات المفاجئة التي أقدمت عليها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في حق 16 مديرا إقليميا، على فترات متتالية على عهد الوزير الحالي، في خطوة وصفتها الأوساط التعليمية والمنظمات النقابية بالتعسفية والمجانبة للصواب. إننا وإذ نسجل غياب أي توضيح رسمي من الوزارة، نؤكد على ما يلي:

- ننتد بعدم تطبيق المساطر الإدارية، حيث قامت الوزارة بإصدار قرارات الإعفاء دون احترام حق المعنيين في الاستفسار أو التنبيه، مما يجعلها قرارات مشوبة بعيوب قانونية قابلة للطعن.
- إن اتخاذ مثل هذه القرارات في مرحلة الاستعداد للامتحانات الإشهادية يهدد استقرار المرفق التربوي ويؤثر سلبا على السير العادي للمديريات الإقليمية.
- إن ربط الإعفاءات بتعثر مشروع "المدرسة الرائدة" دون تقييم موضوعي وتشاركي ينم عن رغبة في تحميل المسؤولية للمديرين الإقليميين عن اختلالات هيكلية تتجاوز اختصاصاتهم وأدوارهم.
- ترى أن عدم مشروعية هذه الإعفاءات تستند من الناحية القانونية على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1. **غياب التعليل الإداري**: ينص القانون رقم 01.03 بشأن إلزام الإدارات العمومية **بتعليل قراراتها الإدارية**، وضرورة تضمينها الأسباب الواقعية والقانونية التي أدت إلى إعفاء المديرين الإقليميين.
2. **خرق مبدإ حق الدفاع**: في الوظيفة العمومية ومناصب المسؤولية، لا يمكن اتخاذ قرار زجري أو إعفاء نتيجة عن **تقصير مفترض** دون سلك مسطرة الاستفسار الكتابي. إذ أن هذه المسطرة تمنح المسؤول حق تقديم إيضاحاته وتبريراته وهو ما تم تجاوزه في هذه الحالة مما يسمى قانونا الشطط في استعمال السلطة.
3. **الانحراف في استعمال السلطة**: بما أن الإعفاءات جاءت في توقيت حساس (فترة الاستعدادات للامتحانات الإشهادية) فإن ذلك يضرب مبدأ استمرارية المرفق العام. فإذا كان الهدف هو الإصلاح فإن توقيت قرار الإعفاء قد يؤدي إلى عكس ذلك مما يجعل الغاية من هذه القرارات غير متناسبة مع مصلحة التلاميذ والمنظومة التربوية.

إن منظمة التضامن الجامعي المغربي وهي تتابع باهتمام بالغ ما تعرض له المديرون الإقليميون الذين تم إعفاؤهم، تسجل ما يلي:

- ✓ ترى أن قرارات إعفاء المديرين الإقليميين بشكل مفاجئ، دون تطبيق القانون، بمثابة تجاوز في استعمال السلطة يفرض الطعن فيها أمام القضاء.
- ✓ تدعو القوى الحية في البلاد من مجتمع مدني ونقابات تعليمية وأحزاب سياسية إلى الوقوف بحزم وصرامة ضد هذه القرارات التعسفية التي تضرب في العمق مبدأ المساواة، حتى لا تتكرر مستقبلا.
- ✓ تساند كل التدابير التي بإمكانها أن توفر الاستقرار المهني والأمن الوظيفي لمسؤولي وزارة التربية الوطنية.

المكتب الوطني

الدار البيضاء، في 10 أبريل 2026

4، زنقة بيت لحم حي النخيل، المعاريف الدار البيضاء 20340 الموقع: www.sum.ma
الهاتف: 0522252729-0522253594 – الفاكس: 0522251375 – البريد الالكتروني:association.sum@gmail.com